أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

تقرير عالمي : النفط سبب رئيسي لاجتياح الولايات المتحدة العراق

سوموتؤكد خفض أسعار صادراتها النفطية الشهر المقبل

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشفت مصادر نفطية متخصصة بشؤون التسويق عن خفض العراق أسعار نفطه الخام لشهر شباط القادم، فيما أكد تقرير عالمي ان النفط سبب مهم لاجتياح الولايات المتحدة الأميركية العراق مطلع عالم ٢٠٠٣.

وقالت شركة تسويق النفط العراقية (سومو) إنها خفضت سعر شحنات النفط الخام لشهر شباط لكل من صادرات نفط البصرة الخفيف ونفط كركوك.

وقالت الشركة في بيان لها ان العراق خفض سعر شحنات شباط من خام البصرة الخفيف للمشترين الأمريكيين ٢٠ سنتاً إلى مستوى يقل ١,٧٠ دولار للبرميل عن مؤشر أرجوس كما خفض الاسعار للمستوردين الأوروبيين والآسيويين".

واضافت الشركة بحسب البيان ان تحديد سعر بيع خام البصرة الى المشترين الأوروبيين بخصم يبلغ ٤,٣٥ دولار عن السعر الفوري لخامات بحر الشمال القياسية مقارنة مع خصم كان يبلغ ٢,٥٠ دولار في الشهر السابق".

وتابعت الشركة ان العراق خفض كذلك سعر البيع الرسمي لشحنات شباط من خام كركوك الى شركات التكرير الأمريكية إلى علاوة قدرها خمسة سنتات فوق مؤشر أرجوس مقارنة مع علاوة قدرها ١٥ سنتاً في الشهر السابق".

ويذكر ان المستوردين الآسيويين يشترون خام البصرة الخفيف بعلاوة قدرها ١,١٠ دولار فوق متوسط أسعار خامي عمان ودبي.

الى ذلك اعتبر الخبير في السياسة الخارجية الأميركية بول ماتر أن "التقرير الذي أعدّه الصحفي جميل طاهر عن شركات الطاقة في العراق يذكرنا بواحد من أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأميركية لاجتياح العراق، حيث يُعتبر النفط هو الدافع الأكبر لدى المحافظين الجدد".

وفي تقرير نشره معهد "فورين بوليسي ان فوكس" الأميركي للأبحاث، لفت ماتر إلى أن "النفط شكّل جزءاً من النقاش المتعلق بفرض العقوبات على النظام السابق، حيث رأى البعض أن الأخير سيموّل المنظمات الإرهابية من العائدات النفطية التي ستساعد حتما في تحرك الاقتصاد العراقي".

وأكد أن الترويج لهذه الأسباب بدأ منذ زمن عبر تصريحات غامضة في أروقة الشركات المتعددة الجنسيات، ومؤسسات الفكر والرأي العام.

وأوضح أن الاحتياطات العراقية تمثل الأصول الرئيسية التي تضيف قدرات كبيرة إلى أسواق النفط العالمية كما تزيد نوعاً من التنافس في تجارة النفط، وهذه السياسة كانت ستضيف إلى النظام السابق بالانتصار في وجه الولايات المتحدة".

واعتبر أن الحكومة الأميركية وشركات النفط في الولايات المتحدة تحركت نحو العراق لتأمين حصة أكبر من النفط العراقي قبل مجيء الدول الأخرى، لذا تضغط الولايات المتحدة الأميركية لإقرار مشاريع تسمح بالخصخصة والمشاركة في الإنتاج".

ولفت إلى أن الرغبات الأميركية بعد تغيير النظام في العراق لم تكن خافية على أحد رغم محاولة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني المحافظة على اللقاءات التي كانت تحصل طي الكتمان".

وأكد أن وزير الخزانة الأميركية السابق بول أونيل اتهم تشيني بتحريض الولايات المتحدة على غزو العراق حتى قبل الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول كاشفاً عن وثيقة وطنية تؤكد التخطيط المبكر لهذا العمل، وهي وثيقة سرية للغاية كُتبت من قبل مجلس الأمن القومي حث فيها الموظفين على تقديم تعاون كامل وعرض سياسات تنفيذية تجاه الدول المارقة مثل العراق لاتخاذ إجراءات جديدة تسمح بالاستيلاء على مصادر النفط وحقول الغاز".

وأوضح أن "إدارة كلينتون تعاملت مع أفغانستان بأسلوب سياسي مماثل على الرغم من أن أفغانستان تعتبر دولة عبور إلى مصادر النفط وليست مصدراً أساسياً".

وقال: لقد تعاملنا مع دول شرق آسيا التي تأخذ النفط، تماماً كما تعاملنا مع سياسة إيران من ايزنهاور إلى كارتر، ودعونا لا ننسى خطة التهافت على ليبيا وهذا يعني أن على الولايات المتحدة مواجهة الأسنان الأوروبية لتقديم تنازلات إضافية".

وأضاف: انه من المفارقة بعد سنوات من الاحتلال أن تكون الصين هي الدولة التي تنتظرنا في العراق إذ يبدو أننا فتحنا الأسواق لنجد أنفسنا خارج دائرة التنافس".

في غضون ذلك أعلنت شركة "جينيل اينرجي" التركية انها بصدد توسيع وسائل انتاج النفط في اقليم كردستان، مشيرة الى انها ستنتج ١٠٠ الف برميل من النفط يومياً في حقل "تاوكي" بزاخو، بنهاية عام ٢٠١٢ الحالي.

وتأسست شركة "جينيل اينرجي" التركية في عام ٢٠١١، وقد قام المدير الإداري السابق لشركة بريتش بتروليوم البريطانية، توني هاوارد، بشرائها في العام ذاته، وقدرت قيمة الشركة بأكثر من أربعة مليارات دولار.

وتتفاءل الشركة بشأن قدرتها على رفع نسبة الانتاج في حقل "تاوكي" مستقبلاً، خاصة بعد ان تبين ان الحقل يحتوي على نسبة ٧٨٪ من النفط الاحتياطي أكثر مما كان يتوقع وهو ٥٠٩ مليون برميل.

وتشرف شركتا "DNO" النرويجية و"Genel" بشكل مشترك على حقل "تاوكي" النفطي.

وبدأ إقليم كردستان بتصدير النفط من أراضيه للمرة الأولى في تاريخه في حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٩، من حقلي "طق طق" و "تاوكي" بمعدل نحو ١٠٠ ألف برميل يومياً، لكنها أوقف التصدير في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه بسبب خلافاتها مع بغداد بشأن صرف مستحقات الشركات العاملة في حقول النفط.

واستأنف الإقليم تصدير نفطه منذ شباط/فبراير الماضي، ووفق آخر الأرقام الصادرة من وزارة الموارد الطبيعية في حكومة الإقليم فإن ٢٠٠ ألف برميل يضخ من حقول الإقليم إلى أنبوب التصدير العراقي من كركوك إلى ميناء جيهان التركي في البحر المتوسط.

إلى ذلك قال الباحث الاقتصادي حسين النجم إن القطاع النفطي يمر بتحديات وعقبات أبرزها صعوبة نقل التكنولوجيا النفطية العالمية والمشاكل السياسية.

وقال النجم (للوكالة الإخبارية للأنباء): إن العراق يمتلك ثروة نفطية هائلة وبإمكانه لعب دور رئيسي في الأسواق العالمية خاصة مع وجود توقعات باستكشاف حقول نفطية جديدة ومتميزة في جميع محافظات القطر ولاسيما في البصرة.

وأضاف: أن القطاع النفطي يمر بعقبات وصعوبات في عملية التحديث التكنولوجي بالنسبة للقطاع النفطي المملوك للدولة نتيجة عدم قدرة السياسة النفطية على نقل التكنولوجيا العالمية، ما جعله متوسط الإنتاج.

وتابع إن المشاكل السياسية لها تأثير كبير على القطاع النفطي كونها تعيق عمل الشركات العالمية المستثمرة لهذا القطاع، ما جعلها غير متحمسة للعمل في العراق والأخرى تفكر بالانسحاب منه.

ويذكر أن تقرير صندوق النقد الدولي بشأن النفط والغاز قد أشار إلى أن ما يمتلكه العراق من النفط بلغ (١٤٣) مليار برميل كاحتياطي كما تم تحديد (٢٠٠) مليون برميل غيرها، أن العراق سيكون في مقدمة الدول النفطية المؤثرة في الأسواق العالمية.

ارتفاع حجم التداول للعام الماضي في البورصة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلن سوق العراق للأوراق المالية عن تداول أكثر من ٤٩٠ مليار سهم بقيمة تدول بلغت أكثر من ٩٠٠ مليار دينار خلال العام الماضي ٢٠١١، مشيرة إلى أن القيمة السوقية للتداول لذات العام بلغت أربعة آلاف و ٩٣٠ دينارا.

وقال المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية طه احمد عبد السلام لـ"السومرية نيوز"، إن "السوق تداول خلال العام الماضي ٤٩٢ مليار سهم بقيمة تداول بلغت ٩٤١ مليار دينار مقارنة بالعام ٢٠١٠ الذي بلغت الأسهم المتداولة فيه ٢٥٥ مليار سهم بقيمة مالية بلغت ٤٠٠ مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت ١٣٥ بالمئة"، مبينا أن "عدد الشركات المتداولة ارتفعت هي الأخرى من ٨٥ شركة لعام ٢٠١٠ إلى ٨٧ شركة لعام ٢٠١١".

وأضاف عبد السلام أن "مؤشر البورصة ارتفع هو الأخر من ١٠٠,٩٨ نقطة عام ٢٠١٠ إلى ١٣٦,٠٣ نقطة خلال عام ٢٠١١ وبزيادة بلغت ٣٤,٧١ بالمائة"، مشيرا إلى أن "العقود المنفذة بلغت ١٣٢ ألف و٥٧٤ عقدا، مقارنة بعام ٢٠١٠ الذي بلغت ٧١ ألف و٧٢٢ عقدا وبزيادة بلغت ٨٥ بالمئة".

وأوضح المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية أن "القيمة السوقية للتداول لعام ٢٠١١ بلغت أربعة آلاف و٩٣٠ دينارا، فيما بلغ معدل التداول اليومي أكثر من أربعة مليارات دينار".

يذكر أن سوق العراق للأوراق المالية تأسست في حزيران ٢٠٠٤، وكانت تعتمد من قبل على التداول اليدوي، وفي نيسان ٢٠٠٩، اعتمد التداول الإلكتروني بشكل جزئي من قبل بعض الشركات، وبات التداول الكترونياً للشركات المسجلة فيها سنة ٢٠١٠، وتتداول في السوق ٨٥ شركة تابعة لسبعة قطاعات هي المصرفي، الصناعي، الفندقي، السياحي، الزراعي، الاستثماري، والتأمين والخدمات.

الحكومة تُطفئ ضرائب ذوي الدخل المحدود

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

قررت الحكومة إطفاء ضرائب ذوي الدخل المحدودة والذين لم تتم مطالبتهم بها وللثلاث سنوات الماضية.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ بحسب وكالة "شفق نيوز" إن "مجلس الوزراء وافق على قيام وزارة المالية بإطفاء الديون المستحقة للحكومة على المكلفين من ذوي الدخول المحدودة والذين لم تتم مطالبتهم بالضرائب المترتبة عليهم، للمدة من ٢٠٠٩/١/١ ولغاية ٢٠١١/١٢/٣١".

وأوضح الدباغ أن "الموافقة على إطفاء تلك الديون وإعفائهم من تسديدها تأتي حرصاً من الحكومة على مساعدة شريحة كبيرة من المكلفين من ذوي الدخل المحدود من خلال إعفائهم من هذه الضرائب المتراكمة التي قد لا يتمكنون من تسديدها مما يؤدي الى إضافة أعباء مالية إضافية تثقل كاهلهم وكذلك انسجاماً مع أحكام الدستور".

يشار الى ان المادة ٢٨ من الدستور نصت على "إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة وينظم ذلك بقانون".

وأشار الدباغ إلى أن "المادة (٢٠) من قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٨ قد تضمنت مضاعفة مبالغ السماحات الضريبية للموظف الواردة في البند أولاً من المادة (١٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ ومضاعفة المبالغ الخاصة بقياس الضريبة الواردة في المادة (١٣) من القانون المذكور حيث صدر توجيه من رئيس مجلس الوزراء بإيقاف الاستقطاع الضريبي على المخصصات الاستثنائية وإعفاء موظفو الدولة من الضرائب المفروضة على المخصصات اعتباراً من ١ حزيران ٢٠٠٨ ويثبت ذلك في مشروع الموازنة التكميلية لعام ٢٠٠٨".

وأضاف الدباغ أن "قانون الموازنة لعام ٢٠٠٩ الذي تأخر صدوره لغاية ١٣ نيسان ٢٠٠٩ لم يتضمن نص بالإعفاءات المشار إليها في قانون موازنة عام ٢٠٠٨ حيث أن قوانين الضريبة ليس لها أثر رجعي استنادا لنص المادة (١٩/تاسعاً)".

وتابع الدباغ أن وزارة المالية وبالتنسيق مع الهيئة العامة للضرائب أعدت مشروع قانون لمعالجة هذا الموضوع من خلال استمرار العمل بهذه الإعفاءات الضريبية اعتبارا من ٢٠٠٩/١/١ ولغاية ٢٠١١/١٢/٣١ استنادا إلى أحكام الفقرة (١١) من القسم الرابع من قانون الإدارة المالية والدين العام الصادر بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ المُعدل".

مشروع لآلية جديدة لترقيم الثروة الحيوانية

□ بغداد/ قيس عيدان

بحثت وزارة الزراعة مع وزارة التخطيط آلية تنفيذ الأمور المتعلقة بتنفيذ مشروع ترقيم الثروة الحيوانية، الذي ستنفذه وزارة الزراعة قريباً، جاء ذلك خلال اللقاء المشترك بين وكيلي وزارة الزراعة والتخطيط.

وقال وكيل وزارة الزراعة الدكتور مهدي القيسي ان في الوزارة قدرة وخبرة الكوادر العراقية وحرصها على إتمام المهام الوطنية على أكمل وجه.

وأضاف تحرص الوزارة على تنفيذ مشروع ترقيم الثروة الحيوانية في عموم المحافظات، لما له من فوائد عديدة تنعكس إيجاباً على واقع الثروة الحيوانية وإنتاجها.

وأوضح من خلال انجاز عملية الترقيم سنحصل على إحصائية دقيقة وشاملة للثروة الحيوانية، ومن ثم تستطيع وفق هذه الأرقام الدقيقة أن نمنح القروض الكافية لمشاريع الثروة الحيوانية، وتقديم الأعلاف، وتوفير اللقاحات وحملات المكافحة للأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية لكل نوع حيواني على حدة والتخطيط لاستثمار المنتج الحيواني.

وأشار إلى إن الوزارة تحرص على تطوير القطاع الزراعي في البلاد، وخصوصاً الحيواني، وبالشكل الذي يوفر حاجة البلاد من المنتجات الحيوانية وقال إن أي مشروع إحصائي لا يمكن أن يتم بشكل متكامل من دون الاستعانة بخبرات وتعاون وزارة التخطيط، متمثلاً بالجهاز المركزي للإحصاء ودعا إلى التنسيق والتعاون مع وزارة التخطيط والوزارات والجهات ذات العلاقة من اجل إنجاح هذا المشروع الوطني المهم والمشاريع الأخرى وكيل وزارة التخطيط مهدي العلاق أبدى ملاحظاته الدقيقة على نموذج الاستمارة الخاصة بالترقيم.

واكد حرص وزارته على تقديم أنواع الدعم كافة لانجاز مشروع ترقيم الثروة الحيوانية في البلاد وأثنى على هذه الخطوة التي تنفذها وزارة الزراعة، وعدها تجربةً جريئة وحديثة ومهمة، والتي ستحقق نتائج ايجابية على مستوى العراق.

وتمت خلال اللقاء مناقشة الأمور الإدارية والفنية المتعلقة بهذا المشروع الوطني الكبير. وسيتم إجراء الاختبار التجريبي لهذا المشروع من اجل تقييم النتائج، وإضافة التعديلات اللازمة، وبالشكل الذي يجعل عملية الترقيم تتم على أكمل وجه.

في غضون ذلك عزا عضو اللجنة الزراعية البرلمانية النائب قاسم حسين برجس سبب تراجع القطاع الزراعي والثروة الحيوانية إلى قلة المبالغ المالية المخصصة لها.

وقال برجس (للوكالة الإخبارية للأنباء) : إن قلة المخصصات المالية التي تدعم المشاريع الزراعية يعد من أهم الأسباب التي تقف وراء تردي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في العراق.

وأضاف: نحن كلجنة زراعة طالبنا برفع المبالغ المخصصة للمشاريع الزراعة لأنها لا تقل أهمية عن قطاع النفط والكهرباء.

وأشار إلى أن الوزارة قامت بفتح القروض للفلاحين، فضلاً عن حفر الآبار الارتوازية والبيوت البلاستيكية.

ويذكر أن القطاع الزراعي يبذل جهودا مكثفة بالتنسيق مع الجامعات العراقية والمراكز البحثية المتخصصة والمنظمات الأممية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني لعلاج مشكلة التلوث الذي طال أجزاء واسعة من الأراضي الزراعية بفعل العمليات الحربية المستمرة على مدى عقود من الزمن.